الدرس الثاني

المصادر والمراجع: أهميتها وعملية الوصول إليها (1)

إن معرفة الباحث للمصادر والمراجع التي يستعين بها في بحثه أمر ضروري وأساسي في نجاح بحثه وعمقه وشموله ، لأنها تضم المادة العلمية التي يقوم بحثه بها، ويتكون منها، ويعتمد عليها، فهي معين بحثه وينبوعه. ولا يؤتي البحث ثماره إلا بالاعتماد على المصادر والمراجع إلى جانب جهد الباحث وتفكيره وحسن ابتكاره وأسلوبه. ومن هنا، فان كلما كثرت مصادر ومراجع الموضوع الذي يريد الطالب أ، يطرق بابه سهلت له كثرتها جمع مادته، والنظر فيها، وتحقيق أمنيته في التميز، وخلاف ذلك يجد الباحث الصعوبة في تحقيق مال يتمنى.

أولا: أهمية المصادر والمراجع في البحث التاريخي

تكمن أهمية البحث العلمي– والبحث التاريخي جزءا منه– باعتباره الوسيلة الأنجع للقبض على الحقيقة العلمية. ومن هنا، فان البحث العلمي هو"أسلوب تفكير وجهد يهدف إلى تحديد المشكلة وتحليلها إلى عوامل، وبالتالي افتراض حلول واختبار هذه الافتراضات لتأكيد فعاليتها أو رفضها جزءا أو كلا". ومن أهم ميزات البحث العلمي انه لا يضع سقفا للتفكير الإنساني، بمعنى لا يوجد حدود تمنع الباحثين من دراسة ما يمكن دراسته.

وتختلف طبيعة البحوث باختلاف الموضوعات التي تتناولها، ولكنها في سياقات ومعالمهما متشابه، لان حدود البحث هي المعالم الواضحة لبداية البحث وفترة امتداده ونهايته وما يحتوي عليه من مصادر بشرية وإمكانات مادية ومصادر علمية وميدان لإجراء البحث وإشكالية او مشكلة تستوجب البحث. وتعد المادة العلمية(المصادر والمراجع)– التي يتكئ عليها البحث العلمي– احد أهم المرتكزات التي يقوم عليها أي بحث، وكلما جمع الباحث اكبر كم من المعلومات وبنوعية حديثة وممتازة، كلما أدى ذلك إلى تمكنه من

تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه ونقاطه. خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية.

إن البحث التاريخي في مفهومه كممارسة فكرية في مسالة تاريخية معينة عملية منهجية متكاملة تجمع بين جانبين تحليلي وفني هما الأساس في أصول وقواعد العمل الكتابي. وطبقا لهذا المفهوم لا بد للبحث بأي من أشكاله من أن يمر بين فترة الاستقرار على العنوان وانجازه تماما بمرحلتين متداخلتين هما: مرحلة جمع مادة البحث الأولية(الأصول)، ومرحلة الشروع بالكتابة، مع ما يرتبط بكل من هاتين المرحلتين من خطوات ومعايير ومشاكل يأخذ بنظرها الباحث أثناء انغماسه في تطوير مسودة البحث.

وبناء على ما ذكر أعلاه، لا يكتب التاريخ من عدم، لذلك يختلف المؤرخ عما يكتبه القاص والروائي اللذان بإمكانهما كتابة قصة أو الراوية من خيالهما المحض. وبما أن التاريخ هو فهم تطور الإنسان عبر الزمن، فان على المؤرخ البحث عن مختلف مخلفات الإنسان من آثار مكتوبة وغير مكتوبة وعن كل ما من شانه أن يساعده على إعادة بناء تاريخ الإنسان أي ماضيه. وإن الأصول هي صلة المؤرخ الوحيدة بحوادث الماضي وما يرتبط بها من أخبار وقصص وروايات تاريخية، ولكن مهما كانت، تبقى الأساس الذي يعول عليها في كتابة هذا الماضي وما يتعلق بكل الأفكار والآراء والنتائج والتفسيرات التي يتوصل إليها من خلال عملية البحث. والواقع إن الأصول سواء كانت غنية بمحتواها أم اقتصرت على الشذرات والتلميحات، تقف بشكل مبدئي خلف كل أفراح وتعاسة المؤرخ، شاء أم أبى، فهي في أحسن الحالات، تؤشر حماس ورغبة الباحث في بدء عملية البحث المنشودة، وتجربة حظه فيها من مرحلة التخطيط ذاتها إلى شكل البحث المنجز، وهي في أسوأ الحالات، تجبره في التخلي عن موضوعه، وإن كان قد أمضى فترة طويلة في البحث عن تلك الموارد لحساب اختيار آخر أحسن حظا من هذه الزاوية.

وهذا يدفعنا للقول، من أن نجاح الباحث في الوصول إلى اكبر قدر ممكن من الأصول والاستفادة منها بشكلها الصحيح يعتبر حجر الأساس في تقديم موضوع ذي قيمة تاريخية كبيرة. وبناءً عليه، من الضروري أن يخصص الباحث الجزء الأكبر من اهتمامات خلال عملية جمع الأصول على مسالة المسح البيبلوغرافي لما لها من أهمية قصوى في تمكنه من الوصول السلس لما له علاقة بموضوع بحثه من أصول على اختلاف تصنيفاتها. ويعلق الدكتور أسد رستم على

هذه المسالة بالقول:"إذا كانت غاية المؤرخ الوصول إلى الحقيقة؛ فالحقيقة هي كل الحقيقة، لا بعضها، وهي وحدة تامة لا تتجزأ".

خلاصة القول، مما لاشك فيه أن التاريخ باكتشاف وثائق جديدة مكتوبة أو أثرية أو غيرها، ولكنه يتجدد أيضاً بقراءات مختلفة للأصول، على اختلافها، وبتعدد الأسئلة المطروحة على الوثيقة أي بالتمعن بدقة فيما يقال في الأصول، ولماذا يقال بتلك الطريقة دون غيرها. وهو السبيل إلى كتابة التاريخ وإعادة كتابته بمناهج مختلفة، وكل كتابة جديدة إنما هي تجاوز لمجموعة من المسلمات والحقائق التي أفرزها البحث السابق وليست بالتالي اجترار لخلاصات الكتابة السابقة. فالركون إلى مثل هذا الاجترار دون نقد وتمحيص وتجديد للمقاربة يفضي إلى كمية هائلة من الدراسات ذات العناوين المختلفة والمضامين المتشابهة.

إن المعلومات التي يجتهد الباحث في جمعها تعتبر ركيزة عمله والأساس الذي يحدد مدى قدرته على انجاز البحث الذي يعكف على انجازه، وكلما تمكن الباحث من جمع اكبر قدر ممكن من المصادر والمراجع ، كلما مكنه ذلك من تغطية متطلبات بحثه بمختلف جوانبه. خاصة إذا اعتمدت تلك المصادر والمراجع على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية. وتعكس قيمة المعلومات التي يجمعها الباحث مدى إلمامه بما كتب ونشر حول الموضوع المراد دراسته، والوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تمكن الباحث من جمع بمختلف اللغات، وتمكن من ترجمتها بدقة وموضوعية.

وهكذا، تقدم المصادر والمراجع معلومات كبيرة تساهم في أغناء البحث العلمي بشكل كبير، لذلك يجب على الباحث أن يعود لأكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع وذلك لكي يثبت من خلال هذا الأمر. وخلال المصادر والمراجع يحصل الباحث على كافة المعلومات التي ترتبط وتتعلق بالبحث العلمي الذي يقوم به، وتختلف هذه المعلومات الموجودة في الصحف والمجلات والتي تعبي عن رأي صاحبها، بينما الآراء الموجودة في المصادر والمراجع تعبر عن رأي العلم.

وعليه، فان أهمية المصادر والمراجع تمثل الميزان الذي يرجح قيمة البحث من حيث الجودة والفائدة أو عدمها، لان كلما كانت المصادر والمراجع في مستوى عال من

الجودة كان البحث يلقى القبول والثناء، والعكس من ذلك صحيح. وهذا يرفض على الباحث في التاريخ أن يكون مدركا للمادة التاريخية التي تتناسب مع موضوع بحث أولا، ومن ثم تصنيفها وتحديد آلية كتابتها والإشارة إليها في متن البحث.

وخلاصة القول، إن المصادر والمراجع هي العمود الفقري للبحث التاريخي، وان مسالة توفرها وتنوعها عامل كبير في نجاح البحث وتحقيق غاياته. وهذا يعني أن يبذل الباحث في التاريخ جهدا مضاعفا من اجل الوصول إلى المفيد والجيد منها تحقيقا للفائدة المرجوة من البحث التاريخي.

ثانيا: كيفية الوصول وتحديد المصادر والمراجع:

بعد أن يحدد الباحث في التاريخ ويضبط عنوان بحثه في ضوء الإشكالية وتساؤلاتها، على الباحث أن يخطو خطوة جديدة نحو الانجاز النهائي للعمل، وهي جمع المصادر والمراجع، ونعني بها كل ما هو لازم وضروري لكتابة البحث. وحينما نريد اختيار موضوع ما للبحث، فلا يمكن إهمال ما كتب عن هذا الموضوع مهما كان مستواها وقيمتها العلمية. إن محاولة الباحث التعرف على المعنى الحقيقي للموضوع محل البحث تفرض عليه بذل الجهود المكثفة من اجل تجنب الانطلاق الغامض في العمل. وهذا الصدد يقول الدكتور مرتضى حسن النقيب: "ليس هناك أكثر أهمية من المصادر، بالنسبة لجمهور المؤرخين، فهي بكل حق وحقيقة المنبع الذي يستقي منه المؤرخ المعلومات التي تحتاجها أعماله التاريخية المتنوعة، وهي التي يتقرر بها، قبل كل شئ صلاحية مواضيعه وتحديدها لأن من المتعذر عادة التقدم خطوة واحدة بهذا الاتجاه دون التأكد من توفر تلك المادة الأولية التي سيعول عليها في عملية البحث المنتظرة". وهذا يعني إنه لا يمكننا كتابة التاريخ من دون أن تتوفر الأصول مهما كانت الإمكانيات التي يمتلكها الباحث. وهذا يجعلنا نسترشد بما كتبه الدكتور أسد رستم حينما قال:"إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها"، ثم يضيف معلقا، بالقول:"فإذا صحت القاعدة العامة– وهي صحيحة دون جدال– في انه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ، اقول إذا صحت هذه القاعدة لزم على المؤرخ أن يبدأ عمله دائماً بجمع الأصول".

1. المسح البيبلوغرافي:

في مقدمة الأمور الواجب إتباعها من قبل الباحث عند الشروع في عملية جمع الأصول هو القيام بمسح بيبلوغرافي شامل لكل لما له علاقة بموضوع البحث. وهذا المسح ضروري جدا نظرا لكثرة الكتابات التاريخية وتراكماتها تفرض علينا أن نعرف كيف نجدها ونجد الجيد منها تحديداً. ويعلم الجميع، من إنه في كل يوم تصدر كمية كبيرة من المؤلفات، بشتى مسمياتها، وبالعديد من اللغات. هذه الإصدارات قليلا ما توجد مجموعة في مكان واحدة خاصة إذا كانت تتناول مواضيع متخصصة. والتنقيب البيبلوغرافي هو إذا عبارة عن كشف هوية الكتب والمقالات الملائمة لدراستنا وامتلاك المعلومات التي تتيح لنا الاطلاع عليها.

وعلى الباحث هنا، أن ينطلق في فحص نتاج أسلافه ممن كتب في موضوعه، والتي يتوصل إليهم عن طريق تحرياته الخاصة، والاحتكاك بزملائه الجامعيين أو من خلال مراجعته لكتب البيبلوغرافية أو الفهرسة العامة. وهذا يعني على المؤرخ أن يخضع لنظام تدريب حتى يتمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة بأيسر السبل وأقل زمن، ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

أ. التدريب العميق والطويل في علم المخطوطات وعلم المراسلات والدبلوماسية وعلم المعاجم ومبادئ النقد الداخلي والخارجي من أجل ضمان تقديم نصوص دقيقة وسرد سليم.
ب. ضرورة تحقيق تدريب كاف في مجموعة من الدراسات التي تمكن الباحث من أن ينظم مادته ويفسرها بطريقة مميزة.

وتستلزم عملية المسح البيبلوغرافي وقتا وتنقلات ومراسلات ومشتريات. ويجب على الباحث أن يأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند إجراء عملية المسح والجرد، وهذا يعني توفر الإمكانات المادية، والتي من دونها لا يمكن تحقيق ما يتمناه الباحث في تقديم بحث بالمستوى المطلوب. وهناك أمور أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار، ومنها نذكر مسالة الإلمام باللغات ذات العلاقة بموضوع البحث من قبل الباحث. وكذلك من الضروري أن يأخذ الباحث في نظر الاعتبار، قرب وبعد المكتبات والمؤسسات الأرشيفية عن مقر إقامته. وهذه الأمور وغيرها من المستلزمات تستدعي الباحث أن يضعها في عين الاعتبار عند وضع مخطط المسح البيبلوغرافي للموضوع الذي يعمل على كتابته.

وبناءً عليه، فانه على الباحث في ميدان الدراسات التاريخية ألّا يظن إن البحث عن المصادر هو من الأمور السهلة. وإنما على العكس من ذلك، فكثيرا ما يتطلب منه أن يشد الرحال إلى مدن وبلدان مختلفة توجد فيها أصول تهم بحثه ولا يمكن تجاهلها، أو في بعض الأحيان قد تكون تلك الأصول مكتوبة بلغات لا يجيدها مما يضطره إلى ترجمتها لتكون واضحة ومفهومة لديه. وقد يحتاج الباحث إلى الاطلاع على السجلات والوثائق الرسمية التي يصعب الوصول إليها إلا بترخيص من الجهة الرسمية المسؤولة عن تلك الوثائق، وغيرها من الأمور التي تعيق عمل الباحث. ولكن على الباحث أن لا ييأس نتيجة العقبات التي تعترضه وهو يسعى للحصول على المصادر بل عليه أن يجتهد في الحصول عليها مهما بذل من جهد ليقدم للقارئ معلومات كافية عن موضوع بحثه.

وتعتبر المراجع العامة والخاصة ذات أهمية كبيرة في إعطاء الباحث فكرة عن العصر الذي يكون موضوع البحث جزءا منه، كما تقدم له بعض المراجع التي تعينه. ومن الضروري أن يبدأ الباحث في هذه المرحلة بالإفادة بما كتبه السابقون، والاستعانة بالمراجع التي اعتمدوا عليها. وعدم العناية بذلك يعد مضيعة للوقت وإخلالاً بشروط البحث العلمي. وينبغي على كل جيل من المؤرخين أن يعرف ما كتبه السابقون، والمراجع التي أفادوا بها، وعليه أن يبدأ حيث انتهوا، وأن ما كتبه السابقون، والمراجع التي أفادوا بها، وعليه أن يبدأ حيث انتهوا، وان يعمل مؤرخ اليوم لكي يمهد لمؤرخ الغد، وبهذه الآلية يتوالى العمل وتنتقل المسؤولية عبر الزمن.

وعلى الباحث أن يتتبع المسالة والفكرة الواحدة في بعض الكتب الجيدة والرديئة على السواء، مع التعرف على الكتب التي اعتمد عليها أولئك وهؤلاء، لكي يدرك كيف نمت هذه الفكرة وتطورت، وكيف عالجها الكتاب المختلفون. وهذه القراءة المقارنة تساعد الباحث على معرفة أوجه القوة وأوجه الضعف، وتعينه على الوصول إلى تحديد المسائل الجديرة بالدرس والإيضاح.

وهذا يعني إن عملية المسح البيبلوغرافي هي عملية تدريجية تصاعدية، تبدأ انطلاقا من معرفة عامة عن العصر الذي وقع فيه الحدث الذي نحن بصدد دراسته، ومن ثم يبدأ التركيز الإطار الزمني والمكاني الضيق لموضوع البحث. لان ذلك يسمح لنا بالحصول على الأصول اللازمة التي تمكن الباحث من انجاز الموضوع المكلف به. وإذا ما أراد باحث ما الكتابة عن جزئية معينة من تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ينبغي عليه أن يدرس أولاً بعض المراجع العامة

عن تاريخ الجزائر العام وحتى الفترة التي يرغب في دراستها، حتى يتمكن من فهم أسس تطور هذه البلاد عبر التاريخ. ثم يتجه إلى المراجع التي تبحث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وذلك قبل التغلغل في الأصول والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر وخارجه، وذلك لكي يزداد بالتدريج اقترابا من الناحية التي يرغب في الكتابة عنها.

وقد تنبه العديد من الباحثين العرب والأجانب إلى أهمية إعداد كتب بيبلوغرافية تساعد الباحث للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الأصول في الموضوع الذي يبحث فيه،وهي على أنواع مختلفة، منها: البيبلوغرافيات العامة، ومنها الخاصة ببلاد معينة أو عصر أو شخصية معينة، وبعضها يكتفي بذكر المصادر والمراجع وأماكن وسني طبعها وعدد صفحاتها، بينما يعطي بعضها الآخر مذكرات وصفية موجزة عن المصادر والمراجع. ومن ايجابيات هذه الكتب أنها ترشد الباحث إلى حيث تتواجد تلك الأصول مما يخفف من ضغط الوقت والجهد الذي قد يتعرض إليه الباحث، لاسيما المبتدئين منهم. لاسيما وإن البعض منهم حينما يجد صعوبة في الوصول إلى مبتغاة يصاب بالإحباط وربما يقدم على ترك الموضوع الذي يبحث فيه أو يعمل على تغيره لمجرد إنه فشل في الوصول إلى مبتغاه. وإن كانت مسالة الصبر والجلد هي أحد صفات الباحث العلمي، ولكن ليس الكل قادراً على تحمل ضغوط مثل هذه. ولكن مثل هذه الكتب البيبلوغرافية لا تكفي في أن تمكن الباحث من كل الأصول التي تخص بحثه، فهي على سبيل المثال لا تذكر شيئا عن المقالات المنشورة في الدوريات التاريخية، وهي كثيرة ومتنوعة. فمن الضروري إذاً مراجعة فهارس هذه المجلات للإلمام بما يكون قد كتب فيها عن موضوع الدراسة المعين.

خلاصة القول، يمكننا القول أن في حال نجاح الباحث في عملية المسح البيبلوغرافي الخاص بالموضوع الذي يبحث فيه، سيكون الباحث عندئذ عارفاً وملماً بمجاميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بموضوع بحثه وأماكن حفظها، وعلى اطلاع بمجموعات السجلات والأرشيفات والبيبلوغرافيات بالإضافة إلى كونه متمرساً بأساليب جمع المادة العلمية المستخرجة من تلك الأصول.